يونيو/حزيران 2020

أحدث المستجدات: أضعفت جائحة كورونا (كوفيد-19) والجهود الرامية لاحتوائها النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأجل القصير، بينما أدَّت زيادة إحجام المستثمرين عن تحمّل المخاطر إلى اشتداد نوبات تقلُّب الأسواق المالية. وبسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط والطلب على صادراته في الأسواق العالمية، تقلَّصت صادرات البلدان المنتجة للنفط، وكانت لذلك تداعيات سلبية على القطاعات غير النفطية. وتفاقمت هذه التحديات من جراء عدة اختلالات هيكلية قائمة منذ وقت طويل وتعرقل النمو.

وانحسرت وتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط على نطاق واسع، مع انخفاض الطلب العالمي على النفط الذي أسهم في تراجع حاد لأسعار النفط، ومع حالات التعطل المرتبطة بجائحة كورونا. وفي البلدان المستوردة للنفط، تنحسر أيضا وتيرة النشاط الاقتصادي مع تدهور آفاق السياحة بسبب التعطيلات والقيود المرتبطة بالجائحة، ومع الهبوط الحاد للصادرات في خضم تراجع شديد للطلب الخارجي.

وقد أمكن بوجه عام احتواء التضخم في المنطقة، وأتاح ذلك مجالا للاقتصادات الكبيرة مثل مصر لخفض أسعار الفائدة في إطار تدابير التصدي لجائحة كورونا. غير أن القطاع المالي في المنطقة تأثَّر بشكل سلبي في الآونة الأخيرة بسبب تآكل على نطاق واسع لثقة المستثمرين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، تجلى في تراجعات حادة لمؤشرات أسواق الأوراق المالية.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انكماشا بنسبة 4.2% بسبب الجائحة ومستجدات سوق النفط. ويقل هذا التوقع بدرجة ملحوظة عن معدل النمو البالغ +2.4% الذي أشارت إليه التنبؤات المنشورة في إصدار يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية. علاوةً على ذلك، تشوب آفاق المستقبل حالة من عدم اليقين. فقد أثَّر هبوط أسعار النفط وجائحة كورونا على البلدان المصدرة للنفط تأثيرا سلبيا، بينما تتعرض البلدان المستوردة للنفط لتداعيات غير مباشرة من جراء الركود في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة الرئيسية، وحالات التعطل المرتبطة بتدابير تخفيف آثار الجائحة، والهبوط المتوقع لأنشطة السياحة.

وفي البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنسبة 5%، حيث تؤدي أسعار النفط المتدنية إلى تراجع النشاط، وتخفيض حاد للنمو المتوقع عن النسبة التي تضمَّنتها التنبؤات المنشورة في يناير/كانون الثاني وهي +2%. وفي إيران، من المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي بنسبة 5.3%، مُسجِّلا انكماشا للعام الثالث على التوالي. وفي العديد من الاقتصادات المصدرة للنفط، سيتقلَّص النمو بشدة بسبب تخفيضات إنتاج النفط. ففي دول مجلس التعاون الخليجي (-4.1%) ستُؤثِّر أسعار النفط المتدنية

وحالة عدم اليقين التي أفرزتها جائحة كورونا على القطاعات غير النفطية. وتستمر الجزائر (-6.4%) والعراق (-9.7%) في مواجهة تداعيات أسعار النفط المنخفضة ومواطن الضعف الهيكلية.

وفي البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنسبة 0.8% في 2020، مع تراجع أنشطة السياحة، وانحسار آفاق الصادرات. وتنطوي هذه التوقعات على تخفيض ملحوظ بالمقارنة بالتنبؤات المنشورة في إصدار يناير/كانون الثاني والتي أشارت إلى نمو نشط نسبته 4.4%. ومن المتوقع أن تتراجع معدلات الاستثمار وسط انحسار مستويات الثقة العالمية والمحلية، بينما تتقلص معدلات الاستهلاك من جراء تدابير تخفيف الجائحة. وتؤدي مستويات الدين العام المرتفعة إلى تفاقم التحديات التي تعرقل النمو في البلدان المستوردة للنفط.

ويمكن أن يسهم تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تخفيف مواطن الضعف والقصور في الأجل القريب، وفي الوقت نفسه تعزيز آفاق النمو في الأجل المتوسط. ومن المتوقع أن تسهم البرامج الهيكلية في اقتصادات مثل مصر، وبرامج التنويع الاقتصادي كتلك التي تُطبِّقها دول مجلس التعاون الخليجي في النهوض بالإصلاحات التي تُعزِّز النمو.

المخاطر: يميل ميزان المخاطر بقوة نحو الركود. فقد شهدت إيران أكبر عدد من الإصابات المعلن عنها بفيروس كورونا في المنطقة، ومن المحتمل أيضا أن تُلحِق حالات تفشٍ مماثلة في بلدان أخرى أضرارا واسعة النطاق بقطاعات الصناعات التحويلية والخدمات فضلا عن الخسائر البشرية. والكثير من اقتصادات المنطقة، لاسيما خارج مجلس التعاون الخليجي، غير مؤهلة للاستجابة إذا اشتد تفشِّي الجائحة بسبب ضعف أوضاعها المالية ومحدودية قدراتها للرعاية الصحية.

وهي تواجه بالفعل مخاطر انتقال التداعيات السلبية غير المباشرة إليها من شركاء تجاريين رئيسيين مثل منطقة اليورو والصين، ومن المحتمل أن تزداد هذه التداعيات والآثار. وتُشكِّل صدمة أسعار النفط في الآونة الأخيرة وحالة عدم اليقين التي تحيط بمستقبل مسارها خطرا لا يستهان به على الآفاق الاقتصادية للمنطقة في الأجل القصير. وسيؤدي استمرار انخفاض أسعار النفط إلى تآكل حيز الإنفاق المحدود بالفعل المتاح للمنطقة في إطار المالية العامة، وإضعاف النشاط الاستثماري. علاوةً على ذلك، لا تزال المخاطر المتصلة بالصراع في المنطقة كبيرة. ومن جهة أخرى، قد تتعرض وتيرة الإصلاحات لاسيما في البلدان الصغيرة المستوردة للنفط لمزيد من التعطيل بسبب التحديات السياسية.

هذه الوثيقة هي ملك للبنك الدولي وهي مقدمة لكم وفقا لشروط اتفاقية الاستخدام المبينة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي http://www.worldbank.org/ar/about/legal/terms-of-use-for-publications

Middle East and North Africa Forecasts
(Annual percent change unless indicated otherwise)

	2017	2018	2019e	2020f	2021f
GDP at market prices (2010 US$)					
Algeria	1.3	1.4	0.8	-6.4	1.9
Bahrain	4.3	1.8	1.8	-4.5	2.3
Djibouti	5.4	8.4	7.5	1.3	9.2
Egypt[a]	4.2	5.3	5.6	3.0	2.1
Iran	3.8	-4.7	-8.2	-5.3	2.1
Iraq	-2.5	-0.6	4.4	-9.7	1.9
Jordan	2.1	1.9	2.0	-3.5	2.0
Kuwait	-4.7	1.2	0.4	-5.4	1.1
Lebanon	0.9	-1.9	-5.6	-10.9	-6.3
Morocco	4.2	3.0	2.3	-4.0	3.4
Oman	0.3	1.8	0.5	-4.0	2.0
Qatar	1.6	1.5	-0.3	-3.5	3.6
Saudi Arabia	-0.7	2.4	0.3	-3.8	2.5
Tunisia	1.9	2.7	1.0	-4.0	4.2
United Arab Emirates	0.5	1.7	1.7	-4.5	1.4
West Bank and Gaza	1.4	1.2	0.9	-7.6	5.1

Source: World Bank.
Notes: e = estimate; f = forecast. World Bank forecasts are frequently updated based on new information and changing (global) circumstances. Consequently, projections presented here may differ from those contained in other Bank documents, even if basic assessments of countries' prospects do not significantly differ at any given moment in time.
a. Refers to fiscal year. Please see regional annex for details on fiscal year reporting.

التوقعات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)					
	2017	**2018**	**2019 (ت)**	**2020 (ن)**	**2021 (ن)**
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بأسعار الدولار الأمريكي في 2010)					
الجزائر	1.3	1.4	0.8	6.4-	1.9
البحرين	4.3	1.8	1.8	4.5-	2.3
جيبوتي	5.4	8.4	7.5	1.3	9.2
مصر أ	4.2	5.3	5.6	3.0	2.1

إيران	3.8	4.7-	8.2-	5.3-	2.1
العراق	2.5-	0.6-	4.4	9.7-	1.9
الأردن	2.1	1.9	2.0	3.5-	2.0
الكويت	4.7-	1.2	0.4	5.4-	1.1
لبنان	0.9	1.9-	5.6-	10.9-	6.3-
المغرب	4.2	3.0	2.3	4.0-	3.4
عُمان	0.3	1.8	0.5	4.0-	2.0
قطر	1.6	1.5	0.3-	3.5-	3.6
المملكة العربية السعودية	0.7-	2.4	0.3	3.8-	2.5
تونس	1.9	2.7	1.0	4.0-	4.2
الإمارات العربية المتحدة	0.5	1.7	1.7	4.5-	1.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.4	1.2	0.9	7.6-	5.1

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات. يجري تحديث تنبؤات البنك الدولي باستمرار على أساس معلومات جديدة وتغيُّر الظروف (العالمية). ومن ثمَّ، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق البلدان لا تختلف اختلافا كبيرا في أي لحظة زمنية معينة.

أ. تشير إلى السنة المالية. يرجى مراجعة الملحق الإقليمي للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية.

تنزيل هذه البيانات.

استجابة مجموعة البنك الدولي لمواجهة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19):

تنفذ مجموعة البنك الدولي، وهي واحدة من أكبر المصادر العالمية للتمويل والمعرفة للبلدان النامية، حاليا تدابير سريعة وواسعة النطاق لمساعدة البلدان النامية على تقوية تصديها لهذه الجائحة. وندعم تدخلات الرعاية الصحية، والعمل على ضمان تدفق المستلزمات والأجهزة الحيوية، ومساعدة مؤسسات القطاع الخاص على مواصلة عملياتها والحفاظ على موظفيها. وسنتيح ما يصل إلى 160 مليار دولار من الموارد المالية على مدى خمسة عشر شهرا لمساعدة أكثر من 100 بلدا على حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، ودعم منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي الاقتصادي. ويشمل ذلك 50 مليار دولار من الموارد الجديدة من المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح أو بشروط ميسَّرة للغاية